
تحديات بناء السلم المجتمعي في العراق بعد العام ٢٠٠٣
challenges of building societal peace in Iraq After the year
2003

أ.د. فلاح خلف كاظم*
Falah Khalaf Kazem

م.م. صفاء جاسم محمد(*)
Safaa Jassim Mohammed

الملخص:

ان مفهوم السلم المجتمعي اصبح محل اهتمام الكثير من الدارسين والباحثين في الشؤون السياسية، لاسيما بعد ان ازدادت الازمات والخلافات الحادة بعموم العملية السياسية للعديد من الدول ومنها العراق على وجه الخصوص ، والهدف وراء تدعيم عملية السلم الاهلي هو حل النزاعات ذات الابعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية ، ويعد مفهوم السلم الاهلي ضرورة من ضروريات تكوين الجماعة الانسانية في تكوين المجتمع ، ويعني القبول في العيش مع الآخر ، وهو ايضا ضرورة من ضروريات تكوين الجماعة السياسية للدولة ، والمقصود به العيش المشترك والقبول بالتنوع بما يضمن وجود علاقة مع الآخر المعترف به ، والسلم المجتمعي هو وضع يجب خلقه بعد انتهاء الصراعات داخل المدن الامنة يؤدي الى ضمان عدم اعادة الخلافات

(*) ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية .

safaajasim@uomustansiriyah.edu.iq

* كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية

falah.20.net@gmail.com

والاضطرابات الامنية متمثلا بتحقيق العدالة الانتقالية عن طريقها محاسبة المقصرين والمذنبين وتعويض الضحايا ، ومن ثم يقوم بأعاده الثقة بين الاطراف المتنازع عليها ونشر السلام والوئام وهو يعبر عن نهاية مرحلة الصراع وبداية مرحلة بناء وحياة امنة. الكلمات المفتاحية: السلم ، المجتمع ، العراق ، تحديات .

Abstract

The concept of community peace has become of interest to many scholars and researchers in political affairs, especially after the acute crises and disputes have increased in the general political process of many countries, including Iraq in particular, and the goal behind strengthening the civil peace process is to resolve conflicts with political, economic, social, cultural and humanitarian dimensions. The concept of civil peace is one of the necessities of the formation of the human group in the formation of society, and it means acceptance of coexistence with the other, and it is also a necessity of the formation of the political group of the state, and what is meant by it is coexistence and acceptance of diversity in a way that guarantees a relationship with the other recognized, and community peace. It is a situation that must be created after the end of conflicts within safe cities that leads to ensuring that differences and security disturbances do not return, represented by achieving transitional justice through which the negligent and guilty are held

accountable and the victims are compensated, and then it restores confidence between the conflicting parties and spreads peace and harmony, which expresses the end of the conflict phase and the beginning of a phase Building a safe life

Keywords: Peace, society, Iraq , challenges

المقدمة:

كما هو معروف المجتمع العراقي عاش الكثير من الازمات والتي يكون منبعها الاساسي هو الصراعات السياسية في البلاد ، والتي تنعكس سلباً على الواقع الاجتماعي ، وهناك مجموعة من التحديات التي تؤثر على السلم المجتمعي في العراق ومنها التحديات على مستوى الاجتماعي المتمثلة بالأسرة ، والمؤسسة التعليمية المتمثلة (المدرسة ، الجامعة) ، جماعة الاقران ، فهذه العوامل تؤثر بشكل كبير على الفرد وعلى سلوكه ، فضلاً عن ذلك هنالك تحديات على المستوى الاجتماعي تؤثر على السلم المجتمعي بشكل كبير ، ومنها التعددية والتنوع بأنواعه الديني واللغوي والعربي والاثني ، فالعراق من الدول ذات التنوع والتعدد في المجتمع ، اما العشيرة فهي تؤثر على الفرد وتتحكم فيه وفي سلوكه الى جانب العادات والتقاليد ، لأن العراق من الدول ذات الطابع القبلي ، فضلاً عن هذه التحديات هنالك تحديات على المستوى السياسي المتمثلة بالمحاصصة الطائفية ، والاحتلال الامريكي بعد عام ٢٠٠٣ ، والتدخلات الخارجية التي اثرت بشكل كبير على الوضع السياسي والذي يهدد السلم المجتمعي في العراق ، اما التحديات الاقتصادية فلها بالغ الأثر في التأثير على السلم المجتمعي ولا سيما تلك المتعلقة بالغذاء والفقر والبطالة .

اهمية البحث:

تتبع اهمية البحث على ان السلم المجتمعي واجه الكثير من التحديات التي اثرت بشكل كبير على المجتمع العراقي بعد العام ٢٠٠٣.

اشكالية البحث:

تكمن اشكالية البحث في ان للسلم المجتمعي في العراق بعد العام ٢٠٠٣ واجه مجموعة من التحديات وفي ضوء ذلك طرح مجموعة من الاسئلة:

- ١- هل كان للتحديات الاجتماعية تأثير على السلم المجتمعي في العراق.
- ٢- هل كان للتحديات الاقتصادية تأثير على السلم المجتمعي في العراق.
- ٣- هل كان للتحديات السياسية تأثير على السلم المجتمعي في العراق.

فرضية البحث:

تكمن فرضية البحث في مدى التأثير الذي يواجه السلم المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ على الواقع وهل هذا التأثير ايجابي ام سلبي.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث الى مبحثين ، المبحث الاول : ماهية السلم المجتمعي ، المبحث الثاني: تحديات بناء السلم المجتمعي في العراق

المبحث الأول ما هو السلم المجتمعي

المطلب الاول: مفهوم السلم المجتمعي

أولاً: السلم في اللغة:

الفعل الثلاثي (سلم) السين واللام والميم معظم بابه من الصحة والعافية ويكون فيه ما يشدُّ والشاد عنه قليل ، فالسلامة ان يسلم الانسان من الازى والعاهة ^(١) ، وقال اهل العلم الله جل جلاله هو السلام لسلامة ما يلحق المخلوقات من النقص والعيب ، وقال الله جل جلاله (وَاللّٰهُ يَدْعُوْا اِلٰى دَارِ السَّلٰمِ) ^(٢) ، فالسلام يعني من يسلم من الالاء والامتناع ، والسلام : المسالمة ، والسلم الذي يسميه السلف كأنه مالٌ اسلم ولم يمتنع عن العطاء ، وكما قال تعالى (وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا) ^(٣) ، فالسلم يدل على السلام وفق ما تقتضي من توافر المظاهر الايجابية ، من الاستقرار والامن والهدوء .

ثانياً: السلم في الاصطلاح:

السلم هو مصطلح يستعمل لوصف فكرة عامة لكن على درجات مختلفة ، والسلم هو الحيز الذي يشمل التعامل بين طرفين او اكثر ، ويتضمن مطالبة الفرد في الحق في الحياة بحرية وان يعترف بحق الاخرين بالعيش بحرية تامة ، مهما كان اختلفوا معه في الدين او اللغة او المذهب او العرق ، ويتضمن ايضاً حسن معاشرة الدائرة الزوجية الى الدائرة الاوسع التي تمثل علاقة الفرد بالبيئة الاجتماعية والدولية، وهناك مستويات للسلم لا تقتصر على مستوى واحد ومن ابرز هذه المستويات ^(٤) .

١- المستوى الدولي ويعني التعاون بين دول العالم على اساس التبادل المصالح والتفاهم التجاري والاقتصادي.

٢- المستوى السياسي ويعني الحد من الصراع والتحكم في ادارته والعمل على احتوائه بما يفتح قنوات الاتصال والتعامل الذي تقتضيه ضروريات الحياة.

٣- المستوى الثقافي والديني والحضاري والذي يعني احترام التعدديات الدينية والثقافية والحضارية.

والسلام يعني البراءة والسلامة من العيوب والرضا ، ويتضمن ذلك الامان والرضا واستقرار النفس ، وهذه المعاني كبيرة يفهمها الناس والاجيال ، وهم يبذلون الجهد لتحقيقها في حياتهم^(٥) ، ويهدف السلام الى التعافي والمصالحة الوطنية في المجتمعات المتصارعة والتمزقة وفي هذ السياق يمكن ان يكون للصراع طبيعة عنيفة او غير عنيفة ، ولأجل تحقق السلام من المهم اجراء مسح مجتمعي لتقييم تأثير الصراع ، ولمعرفة عوامل الصراع ، ومعرفة مدى عملية الاستجابة^(٦) .

ثالثاً: مفهوم المجتمع في اللغة والاصطلاح :

١- المجتمع في اللغة: المجتمع في اللغة مشتق من الفعل (اجتمع) ضد النقرقة ، والمجتمع اصله كل من اجتمع وانضم بعضه الى بعض ، والمجتمعي يعني الاجتماع او جماعة من الناس ، وعلم الاجتماع علم يبحث عن المجتمعات البشرية ونموها وقوانينها وانظمتها وطبيعتها ، ويقال للرجل الاجتماعي الذي يخالط الناس كثيراً^(٧) .

٢- المجتمع في الاصطلاح: مصطلح المجتمع ظهر حديثاً، وهو يدلّ على الانتماء إلى فكر معين، أو إقليم معين، أو جنس معين^(٨) ، ورد للمجتمع في الاصطلاح تعاريف عدة منها ، كل مجموعة من الافراد تربطهم رابطة معينة معروفة تكون لها تأثير دائم او مؤقت في حياتهم وفي طبيعة علاقتهم مع بعض ، والمجتمع هو مجموعة من الناس يعيشون في رقعة جغرافية معينة وتكون دائمة او شبه دائمة ، واقامة العلاقات الانسانية فيما بينهم ، والتعاون والتبادل والمناصرة ، مع وجود عقائد تحكمهم^(٩) ، والمجتمع يطلق على جماعة المسلمين ، وجماعة اليهود ، وجماعة المسيحيين ، وعلى افراد القرية ، والمدينة والاسرة والامة ، ويطلق ايضاً لفض مجتمع على من تتألف منهم جماعة ، او مجلس تشريعي او تنفيذي او قضائي ، ويطلق على الجماعة الذين يجتمعون عرضاً في الطريق لمشاهدة حادث ، او مشاهدة مباراة رياضية ، او لرؤية مسرحية ، او في المسجد او كنيسة لأداء العبادة وغيرها .

المطلب الثاني: المفاهيم المقاربة للسلم المجتمعي

يرادف مفهوم السلم المجتمعي مفاهيم كثيرة ، ومن اهم هذه المفاهيم ، التعايش السلمي ، المصالحة الوطنية ، بناء السلام ، الامن المجتمعي ، والتماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية وتدخل هذه المفردات في الجوانب الاجرائية للمجتمعات ما بعد الحرب ، ويمكن ايضاحها على النحو الآتي :

أولاً: التعايش السلمي:

التعايش في اللغة ، عاشيه : وعاش معه ، والعيش معناه الحياة ، وهو العيش على هذه الارض من بني آدم كافة دون تمييز او تفرقة ، ويعني الاشتراك مع الناس في الالفة والمودة ، وهي على وزن تفاعل والذي يفيد وجود علاقة متبادلة بين الطرفين ، اما في الاصطلاح ويقصد به حياة الامم في السلام اي في تعايش سلمي وحياة هادئة وكريمة لكل البشرية دون تمييز في مختلف اشكال الانظمة السياسية^(١٠) ، التعايش هو حصيلة بناء علاقة ايجابية بين حق الاختلاف وضرورة المساواة ، واي خلل في المعادلة ، يضر في حقيقة التعايش في اي مجتمع ووطن ، والتعايش بطبيعته لا يلغي الاختلاف بين المكونات والتعبيرات ، وانما يحدد وسائلها ، ويضبط متوالياتها ، فالتعايش لا يعني السكون والرتيبة وانما يثبت الوسيلة الايجابية لعملية التنافس والاختلاف ، ويرفض الوسائل العنيفة بكل مستوياتها لفض الخلافات والنزاعات والتباينات^(١١).

ثانياً: المصالحة الوطنية:

المصالحة الوطنية مفهوم حديث نسبياً لم يكن له وجود قبل عام ١٩٩٥ ، ولكن بعد عام ٢٠٠١ اصبح المفهوم اكثر شيوعاً ، اذ اكدت الامم المتحدة على اهمية المصالح الوطنية بعد انتهاء الصراع^(١٢) ، وتعني المصالحة الوطنية عملية التوافق الوطني التي على اساسها تنشأ العلاقة بين الاطراف السياسية والمجتمعية القائمة على اساس التسامح والعدل ، لتحقيق التعايش السلمي بين كافة اطراف المجتمع ، بما يضمن الانتقال الصحيح للديمقراطية عن طريق آليات واجراءات محددة ، كما تعرف بأنها توافق وطني بين طرفين او مجموعة من الاطراف داخل المجتمع الواحد من اجل سد الفجوات ومحاولة تقريب

وجهات النظر ، وهذا التوافق نشأ على اساس علاقة بين الاطراف السياسية والمجتمعية ، وتقوم على قيم التسامح ، وازالة اثار صراعات الماضي ، عن طريق آليات محددة وفق مجموعة من الاجراءات تهدف الى تحقيق الاستقرار^(١٣) .

ثالثاً: الامن المجتمعي:

يعني خلق توازن فعلي بين الخصوصية (الدينية ، الثقافية ، اللغوية ، العرقية) ، وضرورة بناء منطق الاندماج القومي للمواطنين في بناء مجتمع تعددي وعادل ، وعرفه (اول وايفر) بأنه المفهوم النظري الاكثر انسجاماً وتوافقاً لتحليل الرهانات الجديدة ، وعرفه ايضاً (باري بوزان) بأنه العنصر المكون لأمن الدولة والمرادف لبقاء الهوياتي وله ارتباطات وثيقة بالانتمية المستدامة لمختلف الانماط كاللغة والدين والثقافة والهوية الوطنية والعادات والتقاليد^(١٤) ، وذكر الله تعالى الامن في آيات عديدة في القرآن الكريم منها قوله تعالى (فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا النَّبِيتِ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَأَمَّنَّهُمْ مِنْ خَوْفٍ)^(١٥) ، فالأمن هو نقيض الخوف ويعني السلام ، اي اطمئنان النفس وسكون القلب وزوال الخوف ، ويقال أمن من الشر اي سلم منه ، ويقال أمن فلان على شيء اي وثق به وجعله اميناً عليه ، ولأمن المجتمعي جوانب عديدة اذ يعد احد انواع وابعاد الامن المتمثلة بالجوانب الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، لمنظومة المجتمع بأسره وعلى جميع المستويات الحياتية لهذا المجتمع ، ومن هذا يعد الامن المجتمعي ظاهرة متعددة المجالات لا تقف على مجال معين^(١٦)

المبحث الثاني

تحديات بناء السلم المجتمعي في العراق

المطلب الاول: التحديات الاجتماعية

لقد وجد ان اهم العوامل المؤثرة في تكوين شخصية الفرد هي الجماعة الاولى التي ينشأ فيها الطفل لأول عهده في حياته والمقصود بالجماعات الاولى هم افراد العائلة والجيران ورفقاء الطفولة وجماعة اقران المدرسة ، فهذه الجماعة هي التي تصب شخصية الطفل في قالب يصعب عليه بعد ذلك تغييره او تبدله ، ولقد وجد الباحثين ان المجرمين في بعض البلدان تكثر فيهم دمامة الوجه او العاهة ، فاستنتجوا من هذا ان الدميم في طبعه يميل الى الاجرام ، لأنه يمثل نكسة بيولوجية نحو الطبيعة الحيوانية الاولى ، فليس هنالك مجرم ميل بطبيعته ولكن الاجرام اكتسابي في اغلب الاحيان وسببه اجتماعي ، والدميم ليس مجرماً في طبيعته ولكن وصفه المجتمع منذ طفولته بالاجرام من اجل دمامته المكروهة ، وان المجتمع كره هذا الطفل الدميم وحكم عليه بالسجن لأقل سبب وعامله بظلم فأصبح مضطراً الى الجريمة^(١٧)، تواجه الكثير من الدول عوامل مؤثرة على الامن والسلم المجتمعي والاستقرار السياسي على مستوى المجتمع ومن هذه العوامل في الوقت الحاضر وبشكل عام هي^(١٨) :

- ١- التعصب العرقي والديني لدى الافراد مما ينتج عن الكثير من الاضطرابات ، واعمال العنف والتطرف الفكري والارهاب بكل انواعه مع جهات اخرى مختلفة في الرؤيا ازاء قضايا معينة في المجتمع ، ولا بد من حل هذه الاضطرابات لأن تركها بدون علاج سوف يؤدي الى خلخلة الامن والسلم المجتمعي .

٢- الحروب والاحتلال واطماع الدول الكبرى وصراعها للسيطرة على المصادر الطبيعية والاقتصادية بالوسائل العسكرية والتهديدات المرعبة والمخيفة من الاعمال الاستباقية بالقتل والدمار .

٣- الاختلال بالنظام الاقتصادي العالمي ، مما ينتج عنه وجود مجتمعات فقيرة جداً ووجود مجتمعات غنية ، بالتالي يؤدي هذا الى الحقد والتذمر وعدم السلام .

٤- زيادة اعداد السكان ونقص الموارد المتاحة ، هذا ادى الى لجوء الدولة للبحث عن اساليب زيادة مصادر طاقاتها ، وخاصة الموارد المائية التي تمر في حدود بعض الدول دون مراعات احتياجات الدول المجاورة لها .

ومن المعلوم ان لكل دولة خصائص تتميز بها وسمات تترك آثارها على مساراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والعراق من الدول المتعددة المسارات وكثير المتغيرات الفاعلة مثل ظاهرة التنوع الديني والعرقي والمذهبي ، والكثير من التحليلات عدها بؤرة حقيقية لتغذية الصراعات^(١٩) ، وهناك اشكالية في التنوع على المستوى الاجتماعي والمتعلقة بالهوية الثقافية لمكونات المجتمع العراقي ، وتعود هذه الاشكالية الى تنوع المجتمع العراقي قومياً ودينياً ومذهبياً ولغوياً ، هذا الامر الذي نتج عنه تعدد في الانتماءات والولاءات للجماعات الفرعية ، وهذا يؤدي الى ازمة الهوية ، وعندما تحاول كل جماعة من الجماعات المختلفة المكونة للمجتمع ان تستقطب مشاعر الولاء الاجتماعي لهويتها الفرعية على حساب الهوية الوطنية ، والنزعة الابوية التي تسيطر على الافكار الاجتماعية والثقافية التي تبنى عليها علاقات القرابة وصلة الدم وما يتمسك به الفرد من العادات والتقاليد والاعراف العشائرية ، والتي تؤثر على السلوك والعلاقات الاجتماعية ، ورغم وجود هوية وطنية عراقية رئيسية شاملة لكل العراقيين لا يمنع هذا

من وجود هويات فرعية متميزة ببعض الخصائص القومية والدينية تندمج وتتعايش مع الدولة^(٢٠) ، وإن النقطة الخلاف الأساسية بين المكونات كانت حول الهوية العراقية القومية ، ولقد طالب ممثلو المكون السني بضرورة ان ينص الدستور على هوية العراق عربية كما كان معمول به في الدساتير المؤقتة للأعوام (١٩٥٨ - ١٩٦٤ - ١٩٧٠) ، هذا ادى الى احتجاج ورفض المكون الكردي لكل تلك المحاولات ، والاكتفاء على ما نص عليه الدستور في المادة (٣) (ان العراق متعدد القوميات والاديان والمذاهب ، وهو عضو مؤسس وفاعل في جامعة الدول العربية وملتزم بميثاقها وجزء من العالم الاسلامي) ، ان فرض هوية قومية محددة في مجتمع متنوع يؤدي الى حروب داخلية وتوترات ، هذا بسبب المقاومة التي تبديها المقومات الاخرى لفرض هويته المعينة وشعورها بطمس هويتها الخاصة ، ومثل هذه المجتمعات بحاجة الى دستور يؤكد على هوية وكنية جامعة من الناحيتين الدستورية والمؤسسية^(٢١) . وايضاً طالب المكون الكردي قبل اقرار الدستور النافذ عام ٢٠٠٥ ان يرد في الدستور اعترافاً باللغة الكردية الى جانب اللغة العربية على المستوى الوطني ليس فقط على المستوى المناطق التي تتحدث بها ، وعلى اساس هذا نصت المادة (٤/اولاً) على ان اللغة العربية واللغة الكردية هما اللغتان الرسميتان في العراق ، ويتضمن حق العراقيين بتعليم ابنائهم اللغة التركمانية والسريانية والارمنية في المؤسسات التعليمية الحكومية وفقاً للضوابط التربوية ، او اي لغة في المؤسسات التعليمية الأخرى^(٢٢) .

وهناك مجموعة من المؤسسات التي عن طريقها يكتسب فيها القيم والولاء للوطن والانتماء اليه ، وهذه تعزز ثقافتهم على المستوى الاجتماعي ومن هذه المؤسسات :

أ- الاسرة:

تعد الاسرة القناة الاولى التي يكتسب فيها الفرد وعيه بوحدته ككائن حي له مقوماته الذاتية ، ويكون له وعي بالوسط الاجتماعي الذي يحيط به المتمثل بأفراد العائلة والاقارب والمعارف والاصدقاء ، ويتجسد دور الاسرة في عملية تنشئة الفرد كونها الوحدة الاجتماعية التي يرتبط بها الفرد طوال حياته بروابط وثيقة لا تنفصم ، وتعد الاسرة هي الوحدة المرجعية للفرد فهي التي يستمد منها هويته وكيانه ومكانته الاجتماعية ، ووعي الفرد بمحيطه الابتدائي هو الذي يؤطر بنية الفرد ويملؤها بعناصرها كلما تقدم به العمر ، وفي هذه المرحلة يبدأ الفرد تعلم لغته التي هي العامل الاساسي في اندماجه في المجتمع ، ومجموعة من العناصر التي تمكنه من التمييز بين ما هو خطأ وما هو صح كما تعرضهما الى ثقافة الوسط الاجتماعي وانماط السلوك السائد فيه (٢٣) ، واهمية الاسرة في عملية التنشئة الكلية متغيره ولكن تأثير الاسرة يبدو واضحاً بصفة عامة على كل المجتمعات التقليدية والمجتمعات المركبة والمتشابكة ، والاسرة تعد احدى محددات الثقافة ، فهي تؤدي دوراً مهماً في توجهات الافراد واكتسابهم قيماً اساسية تبقى معهم طوال حياتهم (٢٤) .

ب- المؤسسة التعليمية:

وهي المجال الذي تجرى فيه مجمل الأنشطة والعمليات التي تتضمن توليد المعلومات واستخلاص المعارف واستخدامها ونقلها ، وايضاً تنمية القدرات والمهارات في تكوين شخصية سوية ، وان دور التعليم العالي يصل الى اعلى مراتبه في بناء الشخص والتفاعل مع المحيط الذي يعيش فيه ، وان اعداد مواطن صالح يتمثل في احد الاهداف الرئيسية للمؤسسة التعليمية ، وتزداد اهمية دور هذه المؤسسة في ظل الثورة التكنولوجية ، وما نتج عن هذه الثورة في الاتصالات والسرعة في نقل المعلومات ، وايضاً الانفتاح الثقافي المتعدد الالوجه التي يتعرض لها الفرد ، والتربية هي الوسيلة لأعداد مواطنين اعداداً يتضمن انتمائهم للمجتمع ، والمحافظة على هويته وتطوير اكتسابهم القيم اللازمة للتعاون والمشاركة الفاعلة في اتخاذ القرارات وحل المشكلات على ان يتم هذا الاعداد في ضوء معرفة المتلقين بحقوقهم وواجباتهم^(٢٥) .

ت- وسائل الاعلام:

دور وسائل الاعلام لا يقل اهمية عن دور المؤسسة التعليمية والاسرة ، والوقت الذي يقضيه الطفل او الشاب في تعامله مع وسائل الاعلام لا يقل اهمية عن دوره الذي يقضيه في المدرسة او مع الاسرة ،اذ تؤدي وسائل الاعلام دوراً مهماً في تنشئت الفرد عن طريق اصنافها المقروءة والمسموعة والمرئية ، فهي تزود المواطنين بالمعلومات السياسية وتشارك في تكوين وترسيخ القيم السياسية لديهم وتقوم هذه الوسائل في المجتمعات المتقدمة نقل المعلومات عن قرارات الحكومة الى الجماهير ، ونقل المعلومات عن مطالب وردود افعال الجماهير الى الحكومة ، وان هذا التدفق في المعلومات صعوداً

ونزولاً من شأنه يعمل على توطيد القيم الثقافية السائدة في المجتمع ، وتقوم وسائل الاعلام بربط المجتمع المحلي بالمجتمع الوطني وتوعية المواطن بقضايا الوطن وحتى العالمية ، ونقل القيم الجديدة الى الجماهير وتقديم نماذج السلوك المدعمة لها ، وفي المجتمعات غير المتقدمة فإن دور وسائل الاعلام في تنشئة الفرد تأخذ مساراً آخر ففلسفتها تتلخص في التركيز الشديد على الجانب التعبوي ، وهي تسعى الى قبول الفرد في اطر معينة تحددها توجهات النظام السياسي وطبيعته^(٢٦) ، والاعلام بما يمتلكه من وسائل يمكن ان يحد من كل اشكال التطرف والعنف والارهاب ولتحقيق هذه الاهداف هنالك العديد من الوسائل والمسلسلات والبرامج التلفزيونية والافلام السينمائية والوثائقية فضلاً عن الصحف والمجلات الى جانب مواقع التواصل الاجتماعي بكل اشكاله تعمل على ابراز المضامين الايجابية للسلم والتماسك الاجتماعي ، والصحافة لها دور كبير ومؤثر على السلم المجتمعي وهي تؤثر على مستوى المجتمع والدولة ، فهي الوسيلة التي يتم عن طريقها نقل التعبير والرأي العام ، فقد ساهمت بشكل كبير في ايجاد المساحات الكبيرة للتعبير عن الرأي بعيداً عن الرقابة وتعدد فضاءاتها^(٢٧) .

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية

يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات المتنوعة رغم هيمنة القطاع الاستخراجي على بقية القطاعات في الناتج الاجمالي والمحلي ، ولقد افقد الاتجاه الشمولي للسياسات الاقتصادية السابقة كل المقومات والكفاءة الاقتصادية للإنتاج وهذا ما حول الاقتصاد العراقي الى اقتصاد ريعي يعتمد على العوائد النفطية ، ودون ان تتمكن السياسات من خلق نمو متوازن في قطاعات الاقتصاد ، وكان المنهج الاشتراكي في ادارة الاقتصاد

العراقي وغلبة القطاع العام على القطاع الخاص في العقود الثلاثة الماضية وتعطيل دور القطاع الخاص في عملية التنمية ، وهذا التهميش ادى الى تقييد وانحصر دور القطاع الخاص وحجم قدرته على التطوير ، فضلاً عن انه قطاع محدد الخبرات والامكانيات . ومن اهم المشكلات التي تؤثر على السلم المجتمعي على المستوى الاقتصادي هي مشكلة البطالة ، وتعد البطالة آفة اجتماعية تعطل القدرات البشرية وفرص النمو والرفاه الاقتصادي ، والبطالة معظمها هيكلية ناجمة عن تقادم الاختلال في الهيكل الانتاجي نتيجة لتوقف القطاعات الانتاجية الرئيسية المتمثلة بقطاع الزراعة والصناعة ومعظم الانشطة الخدمية ، والعوامل الموضوعية المرتبطة بطبيعة سوق العمل التي تتطور بصورة اسرع من التطور في نظام التعليم والتدريب ، وهناك مجموعة من العوامل ادت الى تفاقم مشكلة البطالة في العراق وارتفاع نسبها بشكل مباشر وغير مباشر وهي^(٢٨) :

- ١- زيادة نسب نمو السكان العراقي والذي وصل الى (٣.٥ %) كمعدل ، وزيادة قاعدة المشاركة في العمل نتيجة انخفاض سن البدء في العمل في حين يشهد الطلب على العمل انخفاض مستمر طوال المدة السابقة مما ادى الى الزيادة في العرض في القوى العاملة لا تقابل الزيادة في فرص العمل الجديدة .
- ٢- الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ادى الى تفاقم البطالة ومن اهمها حل الجيش العراقي والمؤسسات الحكومية مما ادى الى زيادة اعداد العاطلين عن العمل ، وايضا ايقاف العديد من ورش العمل والمصانع والتي يقدر عددها بأكثر من (٢٠٠٠٠) ورشة ومصنع يعمل فيها اعداد كبيرة من المواطنين .
- ٣- ضعف القطاع الخاص في العراق ، وضعف دوره في مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي .

٤- ضعف القاعدة الصناعية في العراق ، وذلك لان الاقتصاد العراقي ريعي يعتمد على الايرادات وتصدير الموارد الطبيعية وبالأخص النفط .

فضلاً عن البطالة هنالك الفقر والذي يعد من اهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر على السلم المجتمعي ، والفقر هو احد مؤشرات الفشل الاقتصادي ويمثل عجزاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وان من العوامل المسببة للفقر البشري في العراق هو تزايد معدلات النمو السكاني العالية نسبياً ، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي ، وضعف الادارة العامة ، والافتقار الى الخدمات الاساسية وهي الصحة والتعليم والتغذية ، فضلاً عن سياسات وبرامج الاصلاح الاقتصادي مما اسفر عن تزايد ظاهرة الفقر في العراق^(٢٩) ، يعد الفساد بشقيه المالي والاداري احد المؤشرات الاساسية في الفشل الاقتصادي ، وان مستوى الفساد المالي والاداري للمؤسسات الحكومية (ارتفاعاً او انخفاضاً) يعد عاملاً اساسياً في ارتفاع وانخفاض الثقة^(٣٠) ، ووفقاً لمؤشر الفساد الذي نشرته منظمة الشفافية الدولية ، فقد استقر العراق خلال المدة ٢٠١٣ - ٢٠١٥ على المستوى (١٦) ثم ارتفع الى المستوى (١٧) خلال عام ٢٠١٦ ، اذ احتل المرتبة (١٦٦) من (١٦٧) دولة شملها المؤشر هذا يعني ان العراق لا زال في ذيل القائمة^(٣١)، وتواجه الحكومة الحالية تحدياً جسيماً وتركبة ثقيلة متراكمة منذ عام ٢٠٠٣ ورثتها من الحكومات السابقة، اذ سئم الشعب ادعاءات السياسيين ووعودهم التي لا تتعدى حدود الكلام ، ولا تجد لها طريق للتحقيق في ارض الواقع ، وان تجاهل الشعب وعدم الاستماع لهم والعمل الجاد لتحقيق الاصلاحات ستكون ضربيته باهضه ، ومن بينها المزيد من الاحتجاجات والعنف ومواجهة السلطات^(٣٢).

ان تداعيات ازمة جائحة كورونا وما نتج عن تراجع اغلب الاقتصادات العالمية ، ومما انعكس سلباً على استقرار اسعار النفط والتي انخفضت الى مستويات قياسية لم تكن متوقعة من قبل مما شكل تهديداً حقيقياً على العراق وعلى الدخل القومي لديه لأن اعتماده على النفط ، وان تفشي ظاهرة الفساد الاداري والمالي وما نتج عنه آثار سلبية في الجانب الاقتصادي تمثلت في مشكلة تفاقم التضخم والبطالة وحجم المديونية الخارجية ، وهو له آثار اجتماعية عن طريق تدني المستوى القطاع التعليمي والصحي والتفاوت في مدخول افراد المجتمع وتزايد حالات الفقر وارتفاع معدلات السرقة والجريمة في المجتمع ، وان اتساع ظاهرة الفساد وتشابك علاقاته اصبح من المشاكل التي تهدد التنمية ، وان الواقع العراقي يبرز تغلغل الفساد وممارساته في النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وهو ما يجعل الفساد المالي والاداري من اهم معوقات بناء الاقتصاد العراقي والذي يهدد الاستقرار والسلم المجتمعي العراقي (٣٣) .

المطلب الثالث: التحديات السياسية

تعد طبيعة نشأة الدولة العراقية الجديدة في الربع الاول من القرن العشرين احد اهم معوقات تكامل المجتمع العراقي ، اذ لم تتأسس الدولة على الاسس الصحيحة ، بل كانت دولة مصطنعة وفق سياسات الدول الاستعمارية (٣٤) ، والتي لم تراعي فيها رغبة سكانها او الاخذ بنظر الاعتبار واقعها الديني والقومي والمذهبي والعربي المتعدد ، فقد كانت مرحلة نشوء وبناء الدولة العصرية عملية معقدة عن طريق القوى الخارجية والمكونات الداخلية ، وقد تبدو سهلة من الناحية الظاهرية لأنها كانت نتاج مساومة تاريخية (٣٥) ، فالدولة العراقية بحدودها الحالية لم يكن لها وجود قبل عام ١٩٢٥ ، حين

شكل العراق جزء من عملية التنسيق الامبراطورية العثمانية المنهارة بضم ولاياتها الثلاث : الموصل وبغداد والبصرة ، بالرغم من امتلاك كل من هذه الولايات صفات مميزة عن الأخرى^(٣٦) ، وكما هو معروف المجتمع العراقي عاش الكثير من الازمات والتي يكون منبعها الاساسي هو الصراعات السياسية في البلاد ، والتي تنعكس سلباً على الواقع الاجتماعي ومنها انتشار الافكار المتطرفة ، ويمكن تحديد اهم العوامل السياسية التي تؤدي الى انتشار الافكار المتطرفة والتي تهدد الامن والسلم المجتمعي وهي^(٣٧) :

١- التدخل الخارجي والاقليمي وانتهاك سيادة العراق دون وجود مانع للتدخلات الاقليمية ، عن طريق نشر الاعلام ونشر صور لزعامات لا تنتمي للوطن وفرت الحجة والذريعة التي يستند عليها انصار الافكار الهدامة كردة فعل غير مبررة قانونياً لكي يبرر لأنصاره هذا الفكر قاعدة ومنصة جاذبة لأفكارهم .

٢- مقاربات بناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ركزت على ايجاد قادة سياسيين ممثلين لطوائفهم ، الامر الذي ادى الى تعزيز الطائفية السياسية في النظام السياسي.

٣- الشعور المجتمعي في العراق بوجود تهميش خاصة في اوقات سابقة قبل ظهور تنظيم داعش الارهابي ، مما هيئ ارضية خصبة لانتشار الافكار الارهابية .

٤- الطبيعة البنيوية للمجتمع العراقي معقدة ، وهي تقوم على العقلية التقليدية (عقلية التمرد والعصيان) ترضى عن النظام السياسي عندما يرضي رغباتها المادية ولا يتدخل في شؤونها ولا يتعارض مع قيمها .

٥- غياب الهوية الوطنية وسيادة الهويات الاثنية والقومية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، فقد ادت الصراعات السياسية والتدخلات الخارجية على اسس طائفية ادواراً مهمة في ابعاث الهويات الفرعية ، وشعور بعض مكونات المجتمع العراقي بأنهم ضحايا قبل

عام ٢٠٠٣ ، ومكون عرقي آخر انهم ضحايا بعد عام ٢٠٠٣ ، وهذا دليل على ان العلاقة بين الهوية الوطنية والهوية الطائفية فكما زاد الشعور بالانتماء الى الوطن قل الشعور الطائفي والعكس صحيح^(٣٨) .

٦- الفساد السياسي والاداري بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣ ، اذ يتربع العراق في آخر الدول في النزاهة وفي قمة قائمة الدول في الفساد حسب اخر مؤشر للنزاهة في منظمة الشفافية الدولية ، اذ اظهر المؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١٨ في العراق في المرتبة ١٦٨ من اصل ١٨٠ دولة .

وان استخدام الخطاب السياسي للمكونات الاساسية الذي كثر استخدامه مع التغيير السياسي بدلاً من الخطاب الوطني الذي يجمعهم جميعاً ، يمثل ازمة كبيرة على المستوى السياسي ، اذ ان التأكيد على المكونات الاساسية ترك باقي المكونات الصغيرة ضائعة بين اكثرية احتكرت القوة والارض والإرادة^(٣٩) ، وهناك عوامل تقف امام المشاركة الفعلية للاقلييات في العراق ومن هذه العوامل هي نظام المحاصصة والذي يتيح للمكونات الكبرى الهيمنة على المناصب ومنع الاقلييات من التمثيل لجماعاتهم سياسياً ، وقانون الانتخابات الذي نص على تخصيص مقعد واحد لكل (١٠٠٠٠٠٠) نسمة^(٤٠) .

الخاتمة:

ان تراجع دور الدولة في تحقيق الحقوق المدنية والاجتماعية ساهم في اتساع فجوة بينها وبين المجتمع ، وقد كرس شعور لدى الافراد ان الحكومة غير مهتمة لقضاياهم ، الامر الذي ساهم في تهديد مستقبلهم ، وزاد من الشعور بضعف الولاء للدولة انعكس على تقاوم مشكلاتهم المجتمعية ، فضعف الانتماء مشكلة كبيرة لها آثارها السلبية على الفرد والمجتمع وهنا يمكن الاشارة الى ان ازمة المواطنة بين الافراد عززت نجاح بعض التيارات المناهضة للبلد ، واستقطاب بعضهم مقابل تحقيق رغباتهم عن طريق استغلال القيم الدينية ، وتحويل العديد من الافراد الى جماعات مسلحة تقتل وتهدر من اجل مصالح هذه التيارات وعلى حساب امن واستقرار والسلم المجتمعي .

وان الواقع العراقي يبرز تغلغل الفساد وممارساته في النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وهو ما يجعل الفساد المالي والاداري من اهم معوقات بناء الاقتصاد العراقي والذي يهدد الاستقرار والسلم المجتمعي العراقي .

إن النظام السياسي عجز عن تلبية احتياجات المواطنين ، وهذا الامر يؤدي الى تآكل الشرعية السياسية ، وان غياب الثقافة السياسية بين اعضاء العمل السياسي يعد مؤشراً على تشبع النخب الحاكمة بثقافة الاصطفاف السياسي والفئوي ، وتتباين ثقة المواطنين بالحكومة عن طريق اداء المؤسسات الحكومية ونوع الخدمات المقدمة وكذلك مستوى البطالة والقدرة على التشغيل والنمو الاقتصادي ومستوى التضخم ، فضلاً على الاستقرار الامني والسياسي في البلد.

الهوامش:

١. يوسف البقاعي ، ابراهيم شمس الدين ، نضال علي ، معجم مقاييس اللغة ، الاعلمي للمطبوعات ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص ٤٥ .
٢. القرآن الكريم ، سورة يونس ، الآية ٢٥ .
٣. القرآن الكريم، سورة الانفال ، الآية ٦١ .
٤. رشيد عمار ، النخب السياسية العراقية ودورها في السلم الاهلي ، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية ، جامعة كركوك ، العدد ١٢ ، ٢٠١٥ ، ص ص ٣١٧ - ٣٢١ .
٥. امير عبدالعزيز ، نظام الاسلام ، دار ابن الجوازي، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٤١ .
6. Community Peace Recovery and Reconciliation , UN DP , 2011 , P 9 .
٧. محمد بن يعقوب الفيروز ، القاموس المحيط ، مادة الجمع ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص ٩١٧ .
٨. سفانہ ابراهيم محمد ، احاديث شعب الايمان واثرها في بناء السلم المجتمعي (دراسة تحليلية) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية بنات ، جامعة بغداد ، ٢٠١٦ ، ص ٣٢ .
٩. علي عبد الكريم محمود ، التربية الاجتماعية والاسلامية ، دار التوزيع الاسلامي ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٠ .
١٠. نقلاً عن : فاضل عباس المحمداوي ، دور التعايش السلمي في تحقيق الوحدة الوطنية ، المجلة السياسية والدولية ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، العدد ٣١ - ٣٢ ، ٢٠١٦ ، ص ٨٦ .

-
١١. خيرى عبد الرزاق جاسم ، التعايش في مجتمع تعددي ، دراسة حالة العراق ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، العدد ٧٦ ، ٢٠١٩ ، ص ٤ .
١٢. حنان عز العرب غالب ، دور البرلمان في المصالحة الوطنية دراسة لبعض الحالات الافريقية ، المكتب العربي للمعارف ، مصر ، ٢٠١٥ ، ص ١٨ .
١٣. انوار عبد الهادي كاظم ، المحاصصة السياسية واثرها في السلم الاهلي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد ، ٢٠٢٠ ، ص ١٩ .
١٤. علي مدوني ، سارة بوشوشة ، إفرازات العولمة الثقافية على الامن المجتمعي الجزائري ، مجلة ابحاث قانونية وسياسية ، جامعة محمد خضير ، الجزائر ، المجلد ٦ ، العدد ١ ، ٢٠٢١ ، ص ٤١٤ .
١٥. القرآن الكريم ، سورة قريش ، الآية ٣ - ٤ .
١٦. السيد ابو عطية ، سياسات الامن الدولي في عالم متغير ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، ٢٠١٣ ، ص ٣٣ .
١٧. علي الوردي ، شخصية الفرد العراقي ، منشورات دار ليلي ، لندن ، ط ٢ ، ٢٠٠١ ، ص ٣٢-٣٣ .
١٨. حمدان رمضان محمد ، متطلبات تعزيز ثقافة السلام وابعادها الانسانية في المجتمع العراقي المعاصر دراسة تحليلية في منظور اجتماعي ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، العدد ٢ ، ٢٠٢١ ، ص ٣٦٥ - ٣٦٦ .

١٩. ياسين سعد محمد البكري ، بنية المجتمع العراقي جدلية السلطة والتنوع ، نائر جعفر العصامي للنشر والطباعة ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص ٧ .
٢٠. ابتسام حاتم علوان ، دينا محمد جبر ، بين اشكالية الهوية والانتماء ورهانات الوحدة الوطنية العراقية ، المجلة السياسية والدولية ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، العدد ٣٥ - ٣٦ ، ٢٠١٧ ، ص ص ٢٤٥ - ٢٤٦ .
٢١. يوسف كوران ، التنظيم السياسي للمجتمعات التعددية في الدول الديمقراطية ، منشورات مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ، السليمانية ، ٢٠١٠ ، ص ٢٣٧ - ٢٣٨ .
٢٢. عمار تركي عطية ، التنوع الاجتماعي وآثره على شكل الدولة الفيدرالية (العراق انودجاً) ، مجلة البحوث القانونية ، جامعة ذي قار ، كلية القانون ، العدد ١٢ ، ٢٠١٦ ، ص ٢١٩ .
٢٣. حسن ابو عامود ، علم الاجتماع السياسي ، مطبعة الروضة ، دمشق ، ٢٠٠٨ ، ص ١٠٠ .
٢٤. اسماعيل علي سعد ، اصول علم الاجتماع السياسي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ص ١٤٥ .
٢٥. طارق عبد الرؤوف عامر ، المواطنة والتربية الوطنية (اتجاهات عالمية وعربية) ، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١١ ، ص ٩ .
٢٦. راسم محمد الجمال ، الاتصال والاعلام في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩١ ، ص ٢٩ .

٢٧. امانى عمر الحسيني ، الدراما التلفزيونية وآثارها في حياة اطفالنا ، عالم الكتب للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٨٢ .
٢٨. ظافر طاهر حسان ، تحديات الاقتصاد العراقي بعد الانسحاب الامريكي (مشكلة البطالة وامكانية حلها) ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، جامعة بغداد ، العدد ٥٢ ، ٢٠١٢ ، ص ١٧٧ .
٢٩. جمال عزيز فرحان العاني ، ثلاثية الفشل الاقتصادي في العراق (الفقر ، البطالة ، الفساد) ، مجلة الكوئ للعلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة واسط ، العدد ١٩ ، ٢٠١٥ ، ص ١٣٨ .
٣٠. احمد قاسم مفتن ، التحديات الاجتماعية للواقع المعاش في العراق رؤى سياساتية ، مؤسسة فريدريش ايربت ، عمان ، ٢٠٢٠ ، ص ١٠ .
٣١. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨ - ٢٠٢٢ ، حزيران ٢٠١٨ ، ص ٤٢ .
٣٢. احمد قاسم مفتن ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠ - ١١ .
٣٣. سليم كاطع علي ، تحديات وآليات تعزيز الامن الوطني العراقي بعد عام ٢٠١٤ ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، عدد ٣٩ ، ٢٠٢١ .
٣٤. فالح عبد الجبار واخرون ، القومية مرض العصر ام خلاصه ، دار الساقى ، بيروت ، ١٩٩٥ ، ص ٤٩ - ٥٠ .
٣٥. ميثم الجنابي ، العراق المعاصر والمستقبل ، دار المدى للثقافة والنشر ، دمشق ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٩ .

٣٦. جراهام فولر ، العراق في العقد المقبل : هل سيبقى حتى عام ٢٠٠٢ ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، بدون تاريخ ، ص ٢٥ .
٣٧. ثائر شاكر محمود الهيتي ، فلاح مبارك ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١٥ - ٢١٦ .
٣٨. حسن موسى الصفار ، الاستقرار السياسي والاجتماعي ضرورياته وضماناته ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص ص ٣٤ - ٣٧ .
٣٩. سعد محمد حسن الكندي ، المجموعة الاثنية والمشاركة في العملية السياسية في المشروع العربي (العراق ولبنان انموذجاً) مركز العراق للدراسات ، بغداد ، ٢٠١٦ ، ص ١٩٤ .
٤٠. شمران العجيلي ، واقع مشكلات الاثنيات والاقليات في العراق ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص ٤٧٧ - ٤٧٨ .

قائمة المصادر:

- ١- القرآن الكريم
- ٢- ابتسام حاتم علوان ، دينا محمد جبر ، بين اشكالية الهوية والانتماء ورهانات الوحدة الوطنية العراقية ، المجلة السياسية والدولية ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، العدد ٣٥ - ٣٦ ، ٢٠١٧ .
- ٣- راسم محمد الجمال ، الاتصال والاعلام في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩١ .
- ٤- امانى عمر الحسيني ، الدراما التلفزيونية وآثارها في حياة اطفالنا ، عالم الكتب للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .

-
- ٥- طارق عبد الرؤوف عامر ، المواطنة والتربية الوطنية (اتجاهات عالمية وعربية)
، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١١ .
- ٦- اسماعيل علي سعد ، اصول علم الاجتماع السياسي ، دار النهضة العربية ، بيروت
، ١٩٨٨ .
- ٧- احمد قاسم مفتن ، التحديات الاجتماعية للواقع المعاش في العراق رؤى سياساتية ،
مؤسسة فريدريش ايربت ، عمان ، ٢٠٢٠ .
- ٨- امير عبدالعزيز ، نظام الاسلام ، دار ابن الجوازي، القاهرة ، ٢٠٠٥ .
- ٩- انوار عبد الهادي كاظم ، المحاضرة السياسية واثرها في السلم الاهلي في العراق
بعد عام ٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية جامعة
بغداد ، ٢٠٢٠ .
- ١٠- جراهام فولر ، العراق في العقد المقبل : هل سيبقى حتى عام ٢٠٠٢ ، مركز
الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، بدون تاريخ .
- ١١- جمال عزيز فرحان العاني ، ثلاثية الفشل الاقتصادي في العراق (الفقر ، البطالة
، الفساد) ، مجلة الكوئ للعلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد ،
جامعة واسط ، العدد ١٩ ، ٢٠١٥ .
- ١٢- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨ - ٢٠٢٢ ،
حزيران ٢٠١٨ .
- ١٣- حسن موسى الصفار ، الاستقرار السياسي والاجتماعي ضرورياته وضمناته ،
الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ٢٠٠٥ .

- ١٤- حمدان رمضان محمد ، متطلبات تعزيز ثقافة السلام وابعادها الانسانية في المجتمع العراقي المعاصر دراسة تحليلية في منظور اجتماعي ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، العدد ٢ ، ٢٠٢١ .
- ١٥- حنان عز العرب غالب ، دور البرلمان في المصالحة الوطنية دراسة لبعض الحالات الافريقية ، المكتب العربي للمعارف ، مصر ، ٢٠١٥ .
- ١٦- خيرى عبد الرزاق جاسم ، التعايش في مجتمع تعددي ، دراسة حالة العراق ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، العدد ٧٦ ، ٢٠١٩ .
- ١٧- رشيد عمارة ، النخب السياسية العراقية ودورها في السلم الاهلي ، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية ، جامعة كركوك ، العدد ١٢ ، ٢٠١٥ ، ص ص ٣١٧ - ٣٢١ .
- ١٨- سعد محمد حسن الكندي ، المجموعة الاثنية والمشاركة في العملية السياسية في المشروع العربي (العراق ولبنان انموذجاً) مركز العراق للدراسات ، بغداد ، ٢٠١٦ .
- ١٩- سفانه ابراهيم محمد ، احاديث شعب الايمان واثرها في بناء السلم المجتمعي (دراسة تحليلية) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية بنات ، جامعة بغداد ، ٢٠١٦ .
- ٢٠- سليم كاطع علي ، تحديات وآليات تعزيز الامن الوطني العراقي بعد عام ٢٠١٤ ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، عدد ٣٩ ، ٢٠٢١ .
- ٢١- السيد ابو عطية ، سياسات الامن الدولي في عالم متغير ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، ٢٠١٣ .

٢٢- شمران العجيلي ، واقع مشكلات الانتثيات والاقليات في العراق ، بيت الحكمة ،
بغداد ، ٢٠١٢ .

٢٣- ظافر طاهر حسان ، تحديات الاقتصاد العراقي بعد الانسحاب الامريكي (مشكلة
البطالة وامكانية حلها) ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية ،
جامعة بغداد ، العدد ٥٢ ، ٢٠١٢ .

٢٤- علي الوردي ، شخصية الفرد العراقي ، منشورات دار ليلي ، لندن ، ط ٢ ،
٢٠٠١ .

٢٥- علي عبد الكريم محمود ، التربية الاجتماعية والاسلامية ، دار التوزيع الاسلامي
، القاهرة ، ٢٠٠٢ .

٢٦- علي مدوني ، سارة بوشوشة ، إفرازات العولمة الثقافية على الامن المجتمعي
الجزائري ، مجلة ابحاث قانونية وسياسية ، جامعة محمد خضير ، الجزائر ،
المجلد ٦ ، العدد ١ ، ٢٠٢١ .

٢٧- عمار تركي عطية ، التنوع الاجتماعي وآثره على شكل الدولة الفيدرالية (العراق
انودجاً) ، مجلة البحوث القانونية ، جامعة ذي قار ، كلية القانون ، العدد ١٢
، ٢٠١٦ .

٢٨- فاضل عباس المحمداوي ، دور التعايش السلمي في تحقيق الوحدة الوطنية ،
المجلة السياسية والدولية ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، العدد
٣١ - ٣٢ ، ٢٠١٦ .

٢٩- فالح عبد الجبار واخرون ، القومية مرض العصر ام خلاصه ، دار الساقى ،
بيروت ، ١٩٩٥ .

٣٠- محمد بن يعقوب الفيروز ، القاموس المحيط ، مادة الجمع ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ٢٠٠٥.

٣١- ميثم الجنابي ، العراق المعاصر والمستقبل ، دار المدى للثقافة والنشر ، دمشق ، ٢٠٠٤ .

٣٢- ياسين سعد محمد البكري ، بنية المجتمع العراقي جدلية السلطة والتنوع ، تائر جعفر العصامي للنشر والطباعة ، بيروت ، ٢٠٠١ .

٣٣- يوسف البقاعي ، ابراهيم شمس الدين ، نضال علي ، معجم مقاييس اللغة ، الاعلامي للمطبوعات ، بيروت ، ٢٠٠٥ .

٣٤- يوسف كوران ، التنظيم السياسي للمجتمعات التعددية في الدول الديمقراطية ، منشورات مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ، السليمانية ، ٢٠١٠ .

٣٥- حسن ابو عامود ، علم الاجتماع السياسي ، مطبعة الروضة ، دمشق ، ٢٠٠٨.

36- Community Peace Recovery and Reconciliation , UN DP , 2011 , P 94